

اقتصاد

تحصيلات حلب من «الترايبية» خمسة أضعاف دمشق!

عبد الهادي شباط

كشفت مديرية في وزارة المالية لهـ «الوطن» أن تحصيلات مالية حلب من ضريبة الريع العقاري (الترايبية) منذ بداية العام الجاري بلغت نحو ١٨٠ مليون ليرة، موزعة بين ١٠٠ مليون ليرة خلال شهر كانون الثاني ونحو ٨٠ مليون ليرة خلال شهر شباط، بينما عملت «الوطن» أن حجم التحصيلات المالية دمشق للضريبة نفسها لم تتجاوز خلال الشهر الأول ٢٠ مليون ليرة. وفي مقارنة بسيطة نجد أن حجم التحصيلات من الضريبة نفسها في حلب التي تعافت مؤخراً من الإرهاب نحو ٥ أضعاف ما تم تحصيله في دمشق، وهو ما يسجل إشارات استفهام حول ذلك وما الأسباب وراء ذلك؛ وهل له أسباب موضوعية أم إن له علاقة بالإدارة واليات العمل المتبعة؟ وكانت شكلت وزارة المالية لجنة لدراسة النظام الضريبي وفي متابعة «الوطن» لعمل هذه اللجنة اكتفى معاون وزير المالية بسام عبد النبي بتوضيح أن هذه اللجنة أنهت عدة اجتماعات دون أن تنتهي لصياغات محددة حول النظام الضريبي.

علي محمود سليمان

كشفت وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عن استعدادات تقوم بها الوزارة بالتعاون مع الجمارك العامة لمعالجة تدفق المواد المهربة والحد منها وملاحقة المتورطين بها. وأوضح الغربي أن العمل سوف يجري لضبط المعابر وخاصة في محافظتي حلب وحماة من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع إدخال أي مواد مهربة وبالذات المواد الغذائية كونها تمس السلامة الغذائية للمواطنين، مشيراً إلى توجيه مديرية حماية المستهلك في حلب للتعاون مع الجمارك العامة بتسيير دوريات مشتركة لملاحقة المتورطين بالتهرب. وفي سياق متصل، بين الغربي لهـ «الوطن» منح الموافقة لافتتاح ١٩ مخبزاً خاصاً في مناطق حلب المحررة وبالذات في الريف الحلبى المحرر وهي بطاقة إنتاجية إجمالية تصل إلى ٢٩,٥ طناً يومياً، وهي أفران تابعة للخضاع الخاص، وذلك في مسعى من وزارة التجارة الداخلية لدعم الريف الحلبى المحرر وتغطية حاجته من الخبز، مضيفاً: إن الوزارة ستعمل أيضاً على إعادة تأهيل خمس صالات تابعة للمؤسسة السورية للتجارة في مناطق الريف الحلبى وبتكلفة تقديرية بحوالي ٢٥



مليون ليرة سورية، لتكون هذه الصالات جاهزة لتوفير المواد الاستهلاكية والغذائية لمناطق الريف الحلبى. وقام الغربي يوم أمس بجولة في محافظة حلب تابع خلالها تطوير عمل المخابز والمطاحن والخبوب وخطوط التشغيل فيها وتم التأكيد على توفير مادة

الخبز في مختلف المناطق والأحياء وإقامة مخابز جديدة وفق خريطة تم وضعها وتراعي احتياجاتها أبناء المحافظة وإضافة خطوط تشغيل لبعض المخابز وإجراء الصيانة بشكل دوري والعمل على تبديل القطاعة والعجانة والفتاحة وترميم بيت النار في

الغربي لهـ «الوطن»: استعدادات مع الجمارك لضبط معابر التهريب في حلب وحماة

مخبري الوحدة والرازي كما تقرر إعادة تشغيل أربعة أفران في أحياء يعقيد والهك وأرض الحمرا وعين التل بطاقة إنتاجية مبدئية مقدارها طن ونصف الطن للمخبز الواحد قابلة للزيادة مستقبلاً في حال اقتضت الحاجة لذلك.

وخلال الجولة أعلن الغربي بدء إعادة تأهيل صومعة تل بلاط وستة مراكز للخبوب وأتمتة العمل فيها وفي جميع المطاحن بالكامل بحيث لا يكون هناك أي تسجيل لحركة عملها ورقياً وإثماً مؤتمتة بالكامل خلال هذا العام وذلك في إطار مسعى الوزارة لوضع حد للهدر في مستلزمات إنتاج مادة الخبز من القمح والطحين ومنع السرقة.

وطالب الغربي خلال اجتماعه يوم أمس مع القائمين على فروع المؤسسات والشركات والإدارات بالمحافظة بوضع خطة تفصيلية محددة كل ثلاثة أشهر يتم فيها رصد ما تم ويتم تنفيذ من أعمال كل في مجال اختصاصه واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإزدحام على الأفران والوجود المبدئي لمخبري ومشرقي البوريات في المخابز على خطوط التشغيل والحفاظ على جودة الريع وبسوتوى واحد في جميع الأفران مؤكداً بأنه لن تتم إعادة تأهيل وترميم المنشآت المتضررة التابعة للوزارة إلا بكونها وطنية وكفاءة محلية سورية.

عرنوس لهـ «الوطن»: إنجاز عملية إصلاح القطاع العام يتبعه حتماً إصلاح للأجور

صالح حميدي

كشفت وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لهـ «الوطن» عن إن إنجاز عملية إصلاح القطاع العام وفق اللجنة المكلفة دراسة واقع القطاع العام الاقتصادي يتبعها حتماً إصلاح للأجور. عرنوس رأى أن الأهم في عملية إصلاح القطاع العام البدء بوضع أسس ومعايير كيفية تصنيف هذه الجهات وتحديدها بدقة حيث هناك ٤٠٠ جهة عام من الضروري لها وتشكيلها ضمن مجموعات متماثلة بطبيعة عملها وظروفها ومهامها وأدوارها واتجاهاتها تمهيداً لوضع تشريعات خاصة بكل مجموعة منها حيث لا يجب أن تخضع كل هذه الفئات للقانون رقم ٢.

وذكر أن اللجنة ستعقد اجتماعاً بعد أسبوعين لوضع نموذج التقسيم والاستمارة الخاصة به مع مضامينها بشكل كامل قبل عرضها على رئاسة مجلس الوزراء، موضحاً أن هذه الخطوة والمتماثلة بوضع المعايير والأسس والمؤشرات ونماذج الاستمارات الخاصة بكل فئات القطاع العام هي إحدى مراحل الإصلاح قبل وضع التشريعات التي تتطلبها طبيعة كل فئة منها إدارية أو اقتصادية أو خدمية أو اجتماعية وغيرها وضرورة التمييز والفصل فيما بينها وتبعاً لطبيعة عمل كل منها حيث لا يجب التعاطي مع معمل إسمنت مثل التعاطي مع مصرف. وزير الأشغال أشار إلى تكليف أربعة أعضاء من اللجنة لوضع الجداول وأسس



التصنيف لشركات القطاع العام الاقتصادي والإداري والجهات المتداخلة بينهما مبيناً أن هذه المؤشرات ستحكم عملية تصنيف الشركات وهي المحدد لمهامها وأهدافها وأدوارها. وأشار إلى أن القطاع المصرفي لوحد يمكن أن يكون له أسس تصنيف خاصة به وبطبيعة عمله وكذلك القطاع الإداري والغذائي والنسجي والزراعي ولكل منها نظام استخدام خاص بها، منوهاً بأن عملية الإصلاح هذه يتبعها حتماً إصلاح للأجور ليكون هذا القطاع بعد الحرب قطاعاً مرناً ونشطاً بعد وضع كل مجموعة متماثلة

ضمن تشريعات وقوانين وأنظمة ملائمة لها. وكانت لجنة إصلاح القطاع العام الاقتصادي المشكلة بالقرار ٧٨٥ توصلت قبل يومين إلى ضرورة وضع آلية واضحة لتصنيف الجهات العامة بالدولة وفق مجموعة من المعايير مع إعداد نماذج للاستمارات الخاصة بالتصنيف وذلك تأكيداً على الكتاب الوارد من رئاسة مجلس الوزراء لوضع هذه الآلية ليتم عرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها ثم تعميمها على الوزارات والجهات المعنية. اللجنة كانت قد ناقشت في وزارة الأشغال

١,٢ مليار ل.س لربط حلب والرقعة

انقطاع الكهرباء والحرايمية يعرقلان عمل «الاتصالات»

قصي المحمد

تأهيل ٨ مراكز اتصالات و٤ بلدات وهي: «مركز كويس - مركز دير حافر - مركز رسم الحرمل - مركز أبو جبار - مركز مسكنة - مركز مسكنة شرق - مركز الخفسة - مركز دبسي عفتان - بلدة حيمية - بلدة المعمورة - بلدة تجمع حطين - محطة معالجة مياه الشرب» - مخططاً أن الهدف منه تركيب وحدة نفاذ ضوئية (ONA) في كل مركز اتصالات وبلدة.

مشيراً إلى أنه ستمت المباشرة بأعمال تركيب وحدات النفاذ الضوئية فور وصولها من دمشق، مبيناً أنه يتم حالياً تنفيذ أعمال تمديد كوابل الشبكات الرئيسية والفرعية الأرضية بدلاً من الشبكات الهوائية المعلقة القديمة المعرضة للتخريب والسرقة.

لافتاً أنه تم تركيب مجموعات توليد احتياطية بمراكز الاتصالات، إضافة إلى أنظمة طاقة شمسية، أما بالنسبة لبلدات حيمية والمعمورة وتجمع حطين ومحطة معالجة مياه الشرب، فقال: «تم تركيب أنظمة طاقة شمسية (كهروضوئية) لها». مبيناً أن المشروع الحيوبي الذي يتم تنفيذه حالياً، سيشجع تركيب ما يقارب ١٢ ألف خط هاتف أرضي في الريف الشرقي كسعة مبدئية قابلة للتوسع مستقبلاً في حال الزيادة الطلب عليها من قبل المواطنين.

في الفرع، مشدداً على ضرورة التنسيق مع شركة الاتصالات عند قيام أية جهة بالحفر بجوار الكابلات الضوئية. مبيناً الخطط والمشاريع التي تم التحضير لها لعام ٢٠١٨، مؤكداً أنه سيتم تنفيذ الشبكة الأرضية والهوائية الخمسة مراكز هاتفية هي: «القصبية - بانباس - نوب - القصبية - سعد - حمين»، وتنفيذ الشبكة الرئيسية لثلاث وحدات ضوئية «الصوحيبة - الخريبات - كرف».

وفي سياق متصل، كشف مدير فرع الشركة السورية للاتصالات في حلب مصطفى مصري لهـ «الوطن» عن الانتهاء من أعمال تأهيل وتمديد الكوابل الضوئية وأصبح مسار الكبل الضوئي جاهزاً من مركز اتصالات المحمية بمدينت حلب وحتى مركز دبسي عفتان التابع لمحافظة الرقة.

وأكد المصري أنه ومن خلال دعم الحكومة، قامت الشركة السورية للاتصالات بالتعاون مع مؤسسة عامة ومهندسين آخرين بعقد ماني بقيمة ١,٢ مليار ليرة سورية لتنفيذ مشروع حيوي إستراتيجي لربط محافظة حلب مع محافظة الرقة، إضافة إلى تقديم الخدمة الهاتفية والانترنت لـ ADSL لأصاى الريف الشرقي من خلال تمديد وتأهيل كبل ضوئي من مركز اتصالات المحمية بحلب إلى مركز اتصالات دبسي عفتان التابع إلى محافظة الرقة، لإعادة

كشفت مدير اتصالات طرطوس مازن محمود لهـ «الوطن» أبرز الصعوبات التي تعوق عمل اتصالات المحافظة وأهمها؛ انقطاع التيار الكهربائي بشكل يومي بين التقنين والأعطال الخارجية، ما يؤدي إلى خروج أغلبية وحدات النفاذ الضوئية عن الخدمة لعدم توافر الوقت الكافي لإعادة شحن البطاريات، مبيناً اعتماد المديرية لتأمين التغذية الكهربائية للتجهيزات ضمن المراكز خلال انقطاع التيار الكهربائي عبر مجموعات التوليد الموجودة في المراكز والبالغ عددها ٩٣ مجموعة مؤكداً جهوزيتها بشكل تام.

مشيراً إلى الأعباء الكبيرة التي يتربها استهلاك المحرقات على ميزانية الاتصالات ما يزيد بشكل كبير من النفقات نتيجة زيادة عددا ساعات انقطاع الكهرباء. لافتاً إلى خطر التعديبات الدائمة على الشبكات الهاتفية الضوئية والنحاسية بسبب عدم تنسيق بعض المؤسسات مع الفرع أثناء قيامها بتنفيذ مشاريع إعادة لها، إضافة إلى أعمال الحفريات العشوائية من بعض المواطنين وحالة سرقة الكابلات الهاتفية المتكررة. واقترح مدير الاتصالات ضرورة تأمين تغذية مستمرة من دون تقنين للمراكز الهاتفية الرئيسية

مدير التموين لهـ «الوطن»: التهريب وغياب مركز اختبارات يعوق عملنا

انخفاض تهريب المازوت ٩٠ بالمئة وتحسن حركة الأسواق ٨٠ بالمئة في دير الزور بعد التحرير

بسبب فقدان الأضابير، تاركاً الموضوع حالياً في الوزارة لأنه تم مخاطبتها مسبقاً لتنظر بالموضوع.

الأفران

كشفت مدير التموين عن توزيع مادة الخبز حالياً في مدينة دير الزور مجاناً للمواطنين من خلال المنظمات الدولية وأوكسفام بالتعاون مع إحدى الجمعيات الخيرية، مبيناً أنه يومياً يتم عنن ما يقارب ٥٠ طن طحين في المحافظة وريفيها أي ٤ ألف رطله تقريباً. منها ٢٥ ألف رطله يتم توزيعها عن طريق الهلال الأحمر الدولي، و١٥ ألف رطله عن طريق أوكسفام، و٢٠٠٠ رطله يتم توزيعها في البوسقام، بالإضافة إلى وجود ١٠ أفران خبز «تنور» خاصة تحت إشراف التموين يتم بيع الريع التمويني منها بـ ٢٥ ليرة سورية، مؤكداً أن مادة الخبز متوفرة في السوق بشكل كامل ستمت الزيادة حسب إذا زاد الطلب عليها. موضحاً أن تموين الأفران الآلية عن طريق الحكومة كاملاً وخاصة الوقود والطحين.

مشيراً إلى وجود فرقتين آليتين للقطاع الحكومي يعملان وثالث خرج عن الخدمة «الفرن العمالي»، بالإضافة إلى وجود ٧ أفران خاصة في الخدمة حالياً، منها ٣ أفران في الريف الغربي لافتاً إلى ما وجه به وزير التموين لإعادة تشغيل الأفران في الريف الشرقي والمحافظة، مؤكداً أنه تم رصد اعتمادات مالية لها حالياً للبدء بالعمل فيها.



بالمدينة فقط في دير الزور حالياً، مؤكداً أنه يتم التحضير حالياً لافتتاح صالة جديدة في «الشميطية» وأخرى في الميادين، بالإضافة إلى مركز بيع «هرايش». وفيما يخص الألبسة نفى وجود أي صالة عرض حالياً لها، سواء ألبسة مهربة أو محلية الصنع، مؤكداً أن الاعتماد كان على الصناعات البدوية «الجوخ»، إلا أنه حالياً يتم العمل أيضاً على إعادة افتتاح صالات جديدة لها. وفيما يخص البطاقات التموينية «البونات» قال: «تم التواصل مع الوزارة حالياً لإعادة تشغيلها وتسجيل مستحقيها عليها من جديد

مادة الفروج التركي المجدد في الأسواق حالياً، مشدداً على موضوع استمرار عمل الدوريات حالياً وبشكل مكثف لمصادرة كل مادة مخالفة ومهربة. وفي مجال المحرقات قال: «انخفضت ظاهرة تهريب المحرقات في المحافظة بنسبة كبيرة جداً وصلت إلى ٩٠ بالمئة تقريباً بسبب جودة المواد من ناحية، بالإضافة إلى توفر المادة للمواطنين بالسعر النظامي، لافتاً إلى أن أسعار من يبيعون المادة المهربة حالياً انخفضت بشكل كبير جداً لتصل إلى ٥٠٠ ليرة للبيزتين». وأشار إلى وجود ٤ منافذ بيع للسورية للتجارة

وجود مركز اختبارات بالنسبة للمواد الغذائية ما يصعب العمل على المراقبين بالتأكد من صحة المواد التي يشك فيها، مبيناً أن عملية مراقبة الأسواق تقتصر على النظر عليها وتفحصها من خلال الشكل أو الروائح الصادرة عنها وخاصة بالنسبة للحوم والفروج والمواد الاستهلاكية غير القابلة للتخزين طويلاً. مبيناً أنه تمت مطالبة وزارة التجارة الداخلية بإقامة مركز اختبارات في المحافظة خلال الفترة الماضية والأن تنتظر الرد لكونه أصبح وجوده بشكل أهمية كبرى لاستمرار أعمال أجهزة الضابطة العدلية والمراقبين، مؤكداً وجود

المحافظة هي الوحدة العاملة حالياً في دير الزور، بالإضافة إلى محطتين للقطاع الخاص محطة «هرايش» ومحطة «الشميطية» التي تم تفعيلها الأسبوع الماضي لتخديم الريع الغربي، مؤكداً أن العمل مستمر مع مديرية المحرقات لإعادة تشغيل محطة «الدموش» أيضاً والتي سيتم تزويدها بطلبات الوقود قريباً.

مشيراً إلى وجود محطة حكومية أخرى يتم العمل على إعادة تفعيلها من جديد خلال الأيام القادمة يعود التأخير في افتتاحها لكونها تقع في منطقة بعيدة قليلاً عن المدينة، بينما يتم تأمينها بشكل كامل. بالإضافة إلى محطة خاصة بمجلس بلدية دير الزور مستمرة من قبل القطاع الخاص سيتم تفعيلها قريباً أيضاً من خلال تقديم التسهيلات لمستثمريها لتخديم المواطنين، منوهاً بأنه خلال نهاية آذار المقبل سيتم حل مشكلة المحرقات بشكل كامل لتتوفر بجميع المناطق والريف المحرر.

التهريب

أكد مدير التموين أن محافظة دير الزور قبل التحرير كانت غارقة بالبضائع المهربة وخاصة التموينية تركية المنشأ التي كانت تدخل عن طريق النهر ومعبر «الشميطية» الحدودي والتي ما زالت تشكل مشكلة كبيرة تعوق عمل مديرية التموين بسبب انتشارها في الأسواق بالرغم من طغيان المواد التموينية المحلية عليها، إلا أن المشكلة تركز أيضاً على غياب

الوطن

كشفت مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دير الزور فؤاد خرابية لهـ «الوطن» عن نسبة التخفيضات الكبيرة الحاصلة في الأسواق وخاصة على سعبد بيع المشتقات النفطية والتي انخفضت أسعارها بنسبة كبيرة جداً بعد تحرير المحافظة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٥، مبيناً أن سعر لتر مادة البيزتين «غير النظامي» قبل ذلك التاريخ وصل إلى ٦ آلاف ليرة سورية وبيع حالياً بسعر «سادكوب» ٢٢٥ ليرة سورية، أما المازوت فقد كان يباع ٢٥٠٠ ليرة سورية للتر الواحد، أما الآن ١٨٥ ليرة سورية فقط، وذلك بعد افتتاح عدد من محطات الوقود في المحافظة، مرجحاً خرابية أسباب الارتفاع الكبير في أسعار المحرقات مسبقاً إلى الحصار بالدرجة الأولى ما دفع المهربين إلى استيراد كميات كبيرة إلى المدينة يتم بيعها في السوق بسبب الحاجة المساة لها من قبل المواطنين. مؤكداً أن عرض المواد التموينية في السوق يطلغي على الطلب عليها، مشيراً إلى زيادة عمليات البيع والشراء بأكثر من ٨٠ بالمئة حالياً وبأسعار موحدة كما هي في المحافظة المرسل لها، باستثناء بعض المواد المصنعة لم تتوفر بعد.

محطات الوقود

بين خرابية أن محطة وقود سادكوب في